

وزير الداخلية يزور «المباحث الجنائية» ويشيد بعملية إحباط تهريب مطلوبين عبر البحر



وزير الداخلية يشيد بالأداء الأمني المتميز في عملية إحباط تهريب المطلوبين والهاربين

لواجهة التحديات الأمنية وضرورة أن يشعر المجتمع بالأمان والاستقرار.

من جهته، ألقى مدير عام الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، كلمة، أشاد في مستهلها بدعم الوزير للجهود المبذولة في حفظ الأمن والاستقرار، مشيراً إلى أن ما حققته الأجهزة الأمنية من نجاح مشهود؛ جاء بفضل توجيهاته السديدة، وأصبح رجال الأمن مضرب المثل في العطاء والتضحية.

وأضاف أنه مهما عظمت التحديات، فلن تزيدنا

■ **المنامة - وزارة الداخلية**

□ قام وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، صباح أمس الأربعاء (22 فبراير/ شباط 2017)، بزيارة إلى الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، حيث كان في الاستقبال، رئيس الأمن العام اللواء طارق حسن الحسن، ومدير عام الإدارة.

وأعرب الوزير عن شكره للعاملين كافة في الإدارة من ضباط وأفراد، تقديراً للجهود المخلصة والأداء المتفاني على مدار الساعة لمكافحة الجريمة وحفظ أمن الوطن، مجدداً اعتزازه وفخره بالتزام رجال الأمن بأداء الواجب وحفظ أمن الوطن.

وأشاد بالأداء الأمني الناجح والمتميز والتحرك والتنسيق الفاعل، والذي تحقق في عملية إحباط تهريب مطلوبين وهاربين، عن طريق البحر، بتاريخ 9 فبراير/ شباط الجاري، مضيفاً أن هذا النجاح الأمني، جاء نتيجة عمل مشترك وتنسيق فاعل بين الأجهزة الأمنية المعنية.

وأشار إلى أهمية الأدلة المادية في تشكيل القضايا ودور المختبر الجنائي في هذا المجال، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية العمل المستمر

إدانة 3 متهمين بتعاطي المخدرات وبراءة آخرين

□ قضت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة الشيخ حمد بن سلمان آل خليفة وعضوية القاضيين ضياء هريدي و محمد جمال عوض وأمانة سر عبدالله محمد حسن، بالحبس سنتين وتغريم 3 آلاف دينار للمتهمين الأول والثاني (بحرينيين) والمتهمة الرابعة (روسية) بتهمة تعاطي المواد المخدرة وأمرت بإبعاد الروسية نهائياً عن البلاد.

وببراءة المتهمين الأول والثاني (بحرينيين) من تهمة الاتجار في الماريجوانا والحشيش، وبراءة المتهمين الثالث والخامس (أميركي وبحريني) مما نسب إليهما، وأمرت بمصادرة المضبوطات. وقالت المحكمة في حيثيات حكمها عن براءة المتهمين الأول والثاني من تهمة الاتجار، لاختلاف الحرز الذي تم ضبطه معهما، وتحليله في الإدارة العامة للأدلة المادية، فالثابت أن هناك فرق بين وزن الكيس الأول والذي سلمه المتهم الأول للمصدر السري والذي حرزته النيابة العامة، فوزنه 9,3 غرامات في حين أن الثابت من تقرير مختبر إدارة الأدلة المادية أن وزنه 1,390 غراماً قانماً، ومن ثم فإن هناك فرق بين الوزنين بلغ 7,503 غرامات.

وأن الكيسين اللذين سلمهما المتهم الثاني للمتهم الأول يزنان 7,2 غرامات، في حين أن الثابت من تقرير مختبر إدارة الأدلة المادية أن وزنها 3,621 غراماً صافياً. وأن الكيس الذي ضبط أسفل المتهم الثاني بالسيارة والذي حرزته النيابة العامة وزنه 35 غراماً، في حين أن الثابت من تقرير مختبر إدارة الأدلة المادية أن وزنه 24,323 غراماً صافياً، ومن ثم فالفرق بين وزن المخدر المضبوط والمخدر الذي تم تحليله ملحوظاً في الحالتين، مما ينبئ على أن المادة التي تم تحليلها ليست هي التي تم ضبطها. وقالت المحكمة أيضاً إن المتهمين الثالث (الأميركي) والخامس (بحريني) فقد تم القبض عليهما بدون إذن من النيابة رغم أنها ليسا في حالة تلبس ولا توجد دلائل كافية تكفي للقيام بضبطهما، وبناء على ذلك فإن بطلان الإجراءات يبطل الأدلة التي سيقى على اتهامهما.

إدانة المتهمين بقضية عصابة

ماما لبيع المؤثرات العقلية

□ حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة الشيخ حمد بن سلمان آل خليفة وعضوية القاضيين ضياء هريدي و محمد جمال عوض وأمانة سر عبدالله محمد حسن، بالحبس 3 سنوات للمتهم الأول في قضية عصابة تباع الشبو (بحريني 28 سنة) بتهمة التعاطي، وأعتته من تهمة الحيازة والاتجار، وبمعاقبة المتهمتين الثالثة والرابعة بالسجن 5 سنوات وغرامة 3000 دينار للاتجار، وبإغفاء التهمة الثانية من الحيازة بغرض الاتجار وبراءتها من التعاطي، وببراءة المتهمتين الخامسة والسادسة مما نسب إليهما وبراءة الثالثة والرابعة من التعاطي. وأمرت المحكمة بمصادرة المضبوطات والإبعاد نهائياً للمتهمتين الثالثة والرابعة بعد الانتهاء من تنفيذ العقوبة.

الإدانة والإبعاد لآسيوي تجاوز

12 مرة إشارة حمراء خلال عام

□ قضت المحكمة الصغرى الجنائية السادسة «المروية» برئاسة القاضي حسين الشيخ، وأمانة سر سيد الرفاعي، بحبس السائق لمدة 3 أشهر مع النفاذ، وأمرت بتغريمه 500 دينار، ووقف سريان رخصة سياقته لمدة سنة، وبإبعاده عن البلاد بعد نفاذ العقوبة لسائق شاحنة كبيرة لنقل السيارات ضرب رقماً قياسياً في تجاوز الإشارات الحمراء حيث تجاوز 12 إشارة في سنة واحدة بمختلف شوارع البحرين.

السائق المتهم آسيوي الجنسية يبلغ من العمر 31 عاماً، ويعمل لدى إحدى شركات النقل، ويقود شاحنة لنقل السيارات ذات طابقين، وخلال سنة واحدة قام المتهم بتجاوز 12 إشارة مرورية حمراء بشاحنته، فتم ضبطه وإجالاته لنيابة المرور التي أسندت إليه تهمة تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء.

وفي المحكمة أقر المتهم بما نسب إليه كما أقر أمام النيابة بذلك. وقضت المحكمة بحبسه 3 أشهر مع النفاذ، وأمرت بوقف سريان رخصته لمدة سنة وتغريمه مبلغ 500 دينار، وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد نفاذ العقوبة.

في خدمة الله

□ انتقل إلى رحمة الله تعالى الشاب عباس مرتضى حاجي علي حاجي، شقيق كُلى من: إحسان وعلي وسيم و فاطمة، ووالد كُلى من: علي وزينب، وسيواري جثمانه الثرى غداً (الجمعة) الساعة التاسعة صباحاً بمقبرة المنامة. تقبل التعازي (ابتداءً من يوم السبت واليومين التاليين) للرجال في مأتم العدلية بالمنامة، وللنساء في مأتم خديجة الكبرى بمنطقة سار.

□ انتقل إلى رحمة الله تعالى الشيخ علي عبدالعزيز عبدالله علي الخوخي، والد كُلى من: عبدالعزيز ومحمد، وأخ كُلى من: عبدالكريم وأحمد ومحمد. تقبل التعازي للرجال في المأتم الجنوبي بمنطقة الدير، وللنساء في مأتم أم علوي بمدينة عيسى.

□ انتقل إلى رحمة الله تعالى إبراهيم حسن أحمد الغديري، والد كُلى من: شوقي وحسن وأنور وأيمن وعبدالله وحسين، من منطقة مهرة بستره. تقبل التعازي للرجال في مأتم الشباب بمنطقة سفالة في ستره، وللنساء في مأتم السادة بمهرة.

□ انتقلت إلى رحمة الله تعالى شمة مبارك وليد، عن عمر ناهز 81 عاماً. تقبل التعازي للرجال في صالة جمعان بالمرق، وللنساء في منزل المرحوم جاسم محمد بن سند رقم 13 طريق 27 مجمع 214.

□ انتقل إلى رحمة الله تعالى عبدالجليل أحمد محمد عبدالحسين (أبوصلاح). تقبل التعازي للرجال في مأتم سار الكبير بمنطقة سار، وللنساء في مأتم جرداب بمنطقة جرداب.

□ انتقلت إلى رحمة الله تعالى (في سلطنة عُمان) الشابة نور علي جاسم المَحاري، ابنة الأستاذ علي جاسم المَحاري، (من منطقة المقشع).

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

استدعاء الشهود بقضية ابن عم مُنظر «داعش»

المتهم بحيازة سلاح والتواصل مع «التنظيم» بحرينياً

بهدف النيل من سلطة الدولة وهيبتها واعتبارها. وكشفت أوراق القضية أن المتهم له شقيقان ينتميان لنفس التنظيم، أحدهما حكم عليه بالسجن 15 سنة وإسقاط الجنسية، بالإضافة إلى ابن عمه وهو من أكبر منظري التنظيم، وقد أسقطت جنسيته ضمن قائمة ضمت 72 شخصاً أسقطت عنهم الجنسية.

وقد أفاد الشاهد الأول أمام النيابة العامة، وهو نقيب بوزارة الداخلية، أن التحريات دلت على أن المتهم هو من العناصر التكفيرية والمنتمية والمؤيدة لتنظيم داعش، وأنه يمثل حلقة الوصل بين العناصر المنتمية إلى التنظيم الإرهابي في الداخل والعناصر المقاتلة في الخارج، ويمدهم بأي معلومات يتم تكتليفه بجمعها لصالح التنظيم، حيث أنه قام بتزويدهم بأسماء وبيانات ضباط وزارة الداخلية، لاستهدافهم بعمليات إرهابية، وأنه من أشد العناصر خطراً وكرها لحكومة البحرين والأجهزة الأمنية، حيث

بالوحدة الوطنية، وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، بأن انخرط مع آخرين سبق الحكم عليهم، وآخرين مجهولين في صفوف «تنظيم الدولة» الإرهابي داخل مملكة البحرين، وتولى أنشطة حلقة الاتصال بين أعضاء فرع التنظيم في الداخل، وأعضاء التنظيم المقاتلين بالخارج، واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنظيم.

ثانياً: حاز بغير ترخيص من الجهات المعنية أجزاء من سلاح ناري (بنديقية خرطوش) بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام.

ثالثاً: أذاع عمداً عبر وسائل الاتصال والتواصل التي تبث للخارج، أخباراً وبيانات وإشاعات كاذبة ومغلوبة حول الأوضاع الداخلية للدولة، عن التعامل مع المقبوض عليهم والأحكام الصادرة من السلطة القضائية، وكان ذلك

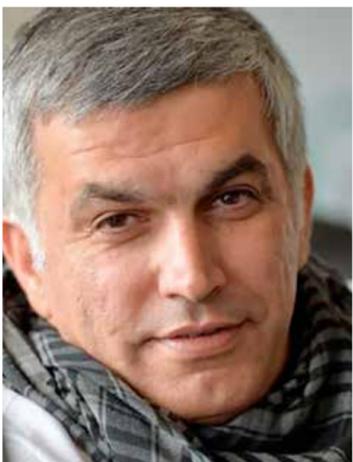
■ المنطقة الدبلوماسية - علي طوياف

□ قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي الشيخ حمد بن سلمان آل خليفة، وعضوية القاضيين ضياء هريدي وجمال عوض، وأمانة سر عبدالله محمد حسن، في محاكمة شاب (23سنة) متهم بالانضمام الى تنظيم داعش الإرهابي، وحيازة سلاح، ونشر أخبار كاذبة، ومتهم بأنه حلقة الوصل بين المنتمين للتنظيم في الداخل ومقاتلي الخارج، استدعاء شهود الإثبات في جلسة 22مارس/ آذار 2017، مع استمرار حبس المتهم وقد أسندت النيابة العامة إلى المتهم أنه منذ عام 2013:

أولاً: انضم وشارك في أعمال فرع لمنظمة، الغرض منه الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون، ومنع مؤسسات الدولة وسلطاتها العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحريات الشخصية والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون، والإضرار

22 مارس استدعاء ضابط التحريات بقضية الناشط نبيل رجب

الأمنية التابعة لها، وذلك بأن اتهمها بتعذيب السجناء وإذلالهم وحرمانهم من التعليم، وإساءة معاملتهم، والحط من كرامتهم، إذ صور الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لفض أحداث الشغب والتمرد والاعتداء على أعضاء الأمن العام الذي وقع من جانب النزلاء بمرکز الإصلاح والتأهيل بجو، بأنها تعذيب؛ وكذلك الإدعاء بقيام وزارة الداخلية باعتقالات واقترامات للبيوت بشكل غير قانوني على خلاف الحقيقة، الأمر الذي من شأنه إثارة الرأي العام والتعريض بالوزارة والمساس بسمعة المملكة، فضلاً عن قيام نبيل رجب بنشر تغريدات تضمنت بث أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة، تتعلق بالعمليات العسكرية التي تقوم بها مملكة البحرين ضمن التحالف العسكري من الدول الشقيقة، من أجل تثبيت الشرعية في جمهورية اليمن وإعادة الاستقرار إليها، ما من شأنه إلحاق الضرر بالعمليات العسكرية والتأثير سلباً في الرأي العام، وذلك بالإدعاء بعدم شرعية هذه العمليات وخرقها القانون الدولي، وإهانة دول التحالف بوصف تحركها في اليمن بأنه عدوان.



نبيل رجب

وإعادة نشر عدد من التغريدات، والتي تضمنت ادعاءات وأكاذيب أساء من خلالها إلى الهيئات النظامية ممثلة بوزارة الداخلية والمؤسسات

□ أرجأت المحكمة الكبرى الجنائية الخامسة قضية الناشط نبيل رجب، لجلسة 22مارس/ آذار 2017؛ للاستماع لضابط التحريات، والتصريح لمحامي رجب بنسخة من المقابلات التي قدمها ضابط التحريات من خلال فلاش مؤمري، بقضية إداعة أخبار كاذبة وإهانة دولة أجنبية وإهانة وزارة الداخلية.

خلال جلسة يوم أمس تم تشغيل فيديوات لمقابلات لرجب بحضوره، ومن بعدها طلب المحامي الحاضر محمد الجشي نسخة مما عرض بالجلسة وترجمة للتغريدات المسلمة لهم بجلسة أمس الأول.

وقدمت النيابة العامة الجلسة السابقة تقريراً فنياً جاء فيه أنها ضبطت لدى نبيل رجب جهاز حاسوب آلي وهاتف «آيفون 6»، وأنه خلال تفرغها تضمنت مجموعة من الحسابات الالكترونية التي من بينها حساب نبيل رجب على «تويتر» محل الدعوى، حيث تدفع هيئة الدفاع بعدم صلة المتهم بهذا الحساب.

ويحاكم رجب في هذه القضية بناءً على اتهامه بالقيام من خلال حسابه الخاص، على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بنشر

سنة لزوجين أخفياً محكوماً بالسجن 10 سنوات بواقعة حرق مركز شرطة

تحريات سرية قد أكدت بأن أحد المحكومين بالسجن 10 سنوات، تم إخفاؤه في بيت بالسنايس، وبموجب إذن من النيابة العامة تم تفتيش المنزل، والقبض على المتهم، واعترف المتهم بإخفائه وقالت المتهمة الثانية إن المحكوم هو ابن شقيقها.

أسندت النيابة العامة إلى المتهمين أنهما في الفترة من أغسطس/ آب وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، قاما بإخفاء المحكوم بالسجن 10 سنوات مع علمهما في منزلها الكائن بالسنايس.

وتشير تفاصيل الواقعة إلى أن

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة الشيخ حمد بن سلمان آل خليفة وعضوية القاضيين ضياء هريدي ومحمد جمال عوض وأمانة سر عبدالله محمد حسن، بالحبس سنة لبحريني وزوجته، لإخفاء محكوم بالسجن 10 سنوات بتهمة حرق مركز شرطة